الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور أدوات تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات الوظيفية

من إعداد:

- نايت محمد أسامة
- معطاوي عبد الرزاق

تحت إشراف:

- عزالدين عبد الرؤوف

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

بدأنا بأكثر من يد، وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

-إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم.

-إلى الينابيع اللواتي لا يملن العطاء، إلى أمهاتنا الغاليات.

-إلى من سعوا وشقوا لننعم بالراحة والهناء، إلى آبائنا الأحبة.

-إلي أخواتنا وإخواننا وكل عائلاتنا

-إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم، إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا، ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام. ونخص بالذكر الأستاذ الكريم: عز الدين عبد الرؤوف. الذي كلما تظلمت الطريق أمامنا لجأنا إليه فأنارها لنا، وكلما دب اليأس في نفوسنا زرع فيها الأمل لنسير قدما، وكلما طلبنا كمية من وقته الثمين وفره لنا بالرغم من مسؤولياته المتعددة.

إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي لا يشكر غيره، ولا يحمد سواه، به تتم الصالحات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

من عمل عملا فيه خير إلا ويقيض الله له أهل الخير الذين ندين لهم بالشكر والعرفان، ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل: عز الدين عبد الرؤوف، الذي أشرف على هذا البحث حتى ما انتهى إلى ما هو عليه، والذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه، وذلك بصبره الكبير علينا، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن والذي ساهم بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل، فنتوجه له بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام و أسمى معاني العرفان على مساعدته لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، وعلى جميل صبره، ونسأل الله أن يجزيه عنا خيرا.

الفهرس المحتويات

	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	
الفصل الاول: الإطار النظري لأدوات تقييم الاداء المالي ودورها في اتخاذ القرارات الوظيفية	
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.	
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.	14-11
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي و أهميته.	15-14
المطلب الثالث: مميزات وأهداف الأداء المالي.	16-15
المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.	
المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في تقييم الأداء المالي.	38-17
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.	43-38
المطلب الثالث: النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.	49-43
المبحث الثالث: دور أدوات التقييم المالي في اتخاذ القرارات الوظيفية	59-49
المطلب الأول: عموميات عن عملية اتخاذ القرار.	
المطلب الثاني: ماهية عملية اتخاذ القرار المالي.	58-55
المطلب الثالث:دور النسب و المؤشرات المالية في اتخاذ القرار	59-58
الخاتمة	61-60
قائمة المراجع	65-62

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول الميزانية جانب الأصول	23
02	جدول الميزانية جانب الخصوم.	25
03	جدول حسابات النتائج(حسب الطبيعة).	28
04	جدول حسابالنتائج (حسب الوظيفة).	30
05	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة).	33
06	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة).	34
07	جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.	36
08	كيفية حساب نسب السيولة.	44
09	أشكال حساب نسب الاستقلالية المالية	46
10	كيفية حساب نسب المديونية.	47
11	كيفية حساب نسب الربحية.	48

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تنفيذ القرار	54

مقدمة:

ان التطور الذي شهده العالم في جميع المجالات خاصة في المجال الاقتصادي منها نتيجة ظاهرة العولمة و التكتلات الاقتصادية و السياسية حتمت على الجزائر كغيرها من الدول الدخول في النظام الاقتصادي الجديد الذي يعتمد على فتح الاسواق و المنافسة ، و الخروج من الاقتصاد المخطط و الموجه ، مما اجبر المؤسسات الجزائرية على مواكبة هذا التطور من حيث سياساتها و وظائفها بغيت تحقيق اهدافها المسطرة خاصة البقاء و الاستمرارية.

و من بين الوظائف التي مسها التطور نجد الوظيفة المالية و التي يعتبرها اهل الاختصاص اهم وظيفة في المؤسسة لكونها مرتبطة بجميع الوظائف الاخرى (الموارد لبشرية ، التموين ، التخزين ، التسويق ، الانتاج.....الخ) حيث انها تهم بالوضع المالي للمؤسسة و هذا عن طريق استعمال و سيلة فعالة و هي ادوات تقييم الاداء المالي قصد ترشيد القرارات و السياسات و الخطط بالإضافة الى تقييم المؤسسة.

حيث لا يمكن اتخاذ قرارات رشيدة و فعالة دون فهم الظروف الاقتصادية و محيط المؤسسة وعليه فان ادوات التقييم المالي وسيلة فعالة للوصول الى هذه القرارات و هذا بغيت تحقيق اهدافها المنشودة.

و من خلال ما سبق يمكننا صياغة الاشكالية الرئيسية لموضوعنا كمايلي:

ماهو دور ادوات تقييم الاداء المالي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة؟

– الأسئلة الفرعية:

1- ماهية الاداء المالي للمؤسسة ؟

2- كيف يتم استخدام ادوات تقييم الاداء المالي في عملية اتخاذ القرار المالي

3-هل ادوات تقييم الاداء المالي عنصر اساسي في عملية اتخاذ القرارات المالية

4- ما مدي نجاعة ادوات تقييم الاداء المالي في اتخاذ القرارات المالية

فرضيات البحث

- يتم اتخاذ القرارات بناءا على ادوات تقييم الاداء المالي.
- ادوات تقييم الاداء المالي عنصر اساسي في اتخاذ ودعم القرارات المالية

- عدم الاعتماد على ادوات تقييم الاداء المالي في اتخاذ القرار يؤدي الى انخفاض كفاءة المؤسسة

اسباب اختيار الموضوع :

- كون الموضوع يدخل في صميم التخصص
- الرغبة في تناول مثل هذه المواضيع
- نظرا لأهمية الموضوع في الحياة المهنية وضرورة معرفته والالمام به

اهمية الدراسة

يكتسي البحث اهمية كبيرة والتي تتجلي في النقاط التالية :

- ادوات تقييم الاداء المالي من اكثر المواضيع تناولا والتي تلاقي اهتمام كبير عن اهل الاختصاص
- حاجة المسير المالي لأدوات تقييم الاداء المالي في معرفة نقاط قوة وضعف المؤسسة لغرض اتخاذ قرارات صائبة.
- قدرة ادوات تقييم الاداء المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة

اهداف الدراسة

التعرف على كفاءة ادوات تقييم الاداء المالي في اتخاذ القرارات

الوقوف على واقع ادوات تقييم الاداء المالي في المؤسسة

الكشفعن العيوب والنقاط الموجودة في القرارات المتخذة

الدراسات السابقة:

اليمين سعادة ، "استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير جامعة باتنة 2008

حيث هدفت هذه الدراسة الى اطهار ما اذا كان التحليل المالي اداة كآلية للوصول الى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و تحديد المشاكل التي تعاني منها و اسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة اجهزة القياس و المراقبة.

لزعر محمد سامي،"التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2012.

هدفت هذه الدراسة الى التركيز على دراسة الكشوف المالية و التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي وكذا دراسة معدلات و النسب و المؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للكشوف المالية و معالجة اشكالية مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات و ابعاد التحليل المالي للكشوف المالية حيث توصل الى ان المعاير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الفصل الأول: دور أدوات تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات الوظيفية

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.

يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات حيث في هذا المبحث سنتطرق إلى الأداء المالي و أهم عناصره.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي و أهميته.

المطلب الثالث: مميزات وأهداف الأداء المالي.

المطلب الاول: مفهوم الاداء المالي

يعتبر الأداء من ابرز المفاهيم التي تحضي بالاهتمام من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء و الاستمرارية كما يشمل هذا المفهوم و بالإدارة و بالموارد البشرية.

وعليه فنتطرق في هدا المطلب إلى أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث التعريف و الأنواع وندرس العوامل المؤثرة في الأداء.

أولا: ماهية الأداء.

1- مفهوم الأداء:

يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية و غير المالية قصيرة و طويلة الأجل[1].

وعرف Akherkhen: الأداء على أنه انجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة و الأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة[2].

[1] خديجة دزايت، معطالله مبروكة، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الإقتصادية-دراسة حالة-، جامعة ورقلة، تخصص مالية مؤسسة، ص 2-3.

[2] الشيخ الداوي، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص218.

كما يعرف الأداء على أنه المخرجات و الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة.[3]

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة و الفعالية(الجودة، الوقت و التكلفة و هناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل الإبداع... الخ) وقد تبن أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لان من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية و لتحقيق الكفاءة الأعلى، وكذلك من المحتمل أن يكون هناك إنفاق اكبر.[4]

ويرجع سبب تنوع وتعدد تعاريف الأداء لمفهومه شامل الاستعمال وبناءا على ما سبق : يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، باعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكي[5]

2- مكونات الأداء:

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هما:[6]

- ✓ **الفعالية:**

يرى الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة ، وتعتبر الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح.

- ✓ **الكفاءة:**

تعريف الكفاءة حسب Vincent plauchet: الكفاءة تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات و النشاط الكفء وهو النشاط الأقل تكلفة.

كما تعرف الكفاءة على أنه الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

---

[3] توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي ، مصر،2003،2004،ص3.

[4] خديجة دزايت، معطالله مبروكة، مرجع سابق،ص3.

[5] نفس المرجع.

[6] الشيخ الداوي، مرجع سابق،ص218.

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.

✓ **الإنتاجية:**

تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتباين مدى نجا المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.

تعريف أخر للإنتاجية : تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح لها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.

3- أنواع الأداء:

بعد أن تطرقنا لمفهوم الأداء نقوم بتصنيفه حسب المعايير التالية[7]:

- **حسب معيار الشمولية:** يصنف الأداء حسب هذا المعيار إلى الأداء الكلي و الأداء الجزئي .
- **حسب معيار المصدر**: ينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار إلى نوعين وهما الأداء الداخلي وهذا بدوره ينقسم إلى الأداء التفني والبشري، الاداء المالي، و الأداء الخارجي.
- **حسب معيار الطبيعة** :تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي،
- تكنولو جي، وأداء إداري.
- **حسب معيار الوظيفة** :يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة و المتمثلة في كل من الوظيفة المالية ،وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق ، وظيفة التموين ،وظيفة البحث والتطوير ، أداء وظيفة الأفراد... الخ[8].

ثانيا :مفهوم الأداء المالي.

[7] العمري بشرى، ماني حنان، دور الحليل المالي في تقييم ال اداء المالي للمؤسسة-دراسة حالة-، خصص مالية مؤسسة، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة،2017-2018، ص ص 60-64.

[8] العمري بشرى، ماني حنان،مرجع سابق،ص65.

تعريف الأداء المالي: ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين فيعرفها " محمود الخطيب" أنها أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة .كما يعرف على انه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة ويعرفها أيضا "الياس بن ساسي، يوسف قريشي " الأداء المالي عن تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل .بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.[9]

و أتساقا من التعاريف السابقة نستطيع تقديم مفهوم واسع للأداء المالي: هو المرآة الأساسية التي توضح مقدرة الشركة من خلال مركزها المالي على تحقيق الأهداف المخطط لها في الوقت المناسب و المنافسة مع الشركات من خلال تلك الأهداف وهذا ما يحتاج إلى التخطيط و توفير للبيانات المالية الدقيقة، كما يمكن القول أن للأداء المالي والمتمثل في أنه مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أحسن استغلال وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة[10].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي و أهميته.

أولا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

و من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركة نجد العوامل الداخلية و الخارجية التالية:[11]

1-العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي للشركة:

وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي يمكن للشركة من التحكم فيها و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف،من أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

[9] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و تأثيره على عوائد أسهم الشركات، دار الحمد للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2010، ص45.
[10] نفس المرجع.
[11] نفس المرجع.

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير المؤشرات الخاصة بالرقابة حيث تهدف إلى الرقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للشركة ومحاولة ترتيبها وتصحيحها ومن أهم هذه المؤشرات نجد: الفوائد المدفوعة إلى الأصول المنتجة والفوائد المدفوعة إلى العوائد.

2-العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي.[12]

حيث لايمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها إنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات محاولة إعطاء خطط لمواجهتها و التقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل على:[13]

- التغيرات العلمية والتكنولوجيا والمؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والنقديةوالاقتصاديةللدولة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي.[14]

1- متابعة تنفيذ أهداف الشركة المحددة ، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما يضمن الخطة المرسومة المحددة لها ، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة ونوعا عن سير الأداء .

2- قياس مدى نجاح الشركة من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه ، وتوفر المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج الشركة.

3- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف و إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها ، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها ، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلا

[12] محمد محمود الخطيب،مرجع سابق،ص45.
[13] نفس المرجع.ص45.
[14] www.bayt.com/ar/specialties/q/121040/اذكر-أهداف-الأداء-المالى

4- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في الشركات إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من أجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق .

5- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الشركة ، تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءت

المطلب الثالث: مميزات وأهداف الأداء المالي.

أولا:مميزات الأداء المالي.[15]

- توفي الوقت والتركيز على النقاط الأساسية المباشرة لكون الشركة على علم بخفاياها.
- التحفيز على مضاعفة الجهود من خلال الكشف على نقاط القوة، من خلال كشف نقاط الضعف ويشجع على تفاديها.
- العقلانية في الدراسة بعيدا عن العاطفة التي تؤدي إلى تقليل التكلفة.
- الملاحظات التي تجعل من لاتخاذ القرار و الاستنتاجاتأسرع وأسهل.
- يعتبر تقييم الأداء المالي معيار الأقدمية بجعل التقييم أكثر دقة وأسرع من حيث الاستنتاج.

ثانيا: أهدافالأداء المالي.[16]

- معرفة المركز المالي للمؤسسة:هذا الأخير يوضح إمكانية الإدارة في إتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة،زيادة عن ذلك فإذا كان هذا الهدف يبين الموقف المالي للمؤسسة،فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لابد من تصحيحها.
- السماح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:
- السيولة وكفاءة استخدام رأس مال العامل وملائمة هيكل التمويل وقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة.
- كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة و المتداولة.

[15] مجيد مكرني،تقويم الاداء المالي بإستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و الوزيع، الطبعة الاولى، 2007، ص31.
[16] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق ، ص31.

- قدرة المؤسسة على تحقيق نتائجها بأقل التكاليف.
- قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل ذاتيا لإنجاز بعض المشاريع.
- البحث عن الخطأ والانحرافات بالتحديد عن أسبابها والمسئولين عنها.
- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها و أصولها المالية،وذلك تخصيص المورد المناسب في الاستخدام.

المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

يعتمد تقييم الأداء المالي على مجموعة كبيرة من المؤشرات ونسب المالية لفهم البيانات المالية والتي يمكن إدراجها تحت عناوين عديدة منها ما يتعلق بالربحية ، السيولة ولرفع المالي والتوزيعات، وضمن كل عنوان من العناوين هنالك العديد من المؤشرات المالية التي تلعب دورا نوعيا وهاما لمستخدمي البيانات المالية،حيث في هذا المبحث سوف نتطرق إلى هذه الأدوات بحيث قسمنا هذا المبحث في ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

تعد الكشوف المالية أهم مورد للمعلومات بالنسبة للأطراف الداخلية او الخارجية نظرا لأهميتها الكبيرة في إعطاء صورة للوضعية المالية للمؤسسة.

أولا: تعريف الكشوف المالية: هناك عدة تعاريف للكشوف المالية نذكر منها:

التعريف الأول:" هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة, حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدر كبير من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد إتخاذ قرارات معينة."[17]

التعريف الثاني: " الكشوف المالية هي عبارة عن أرقام عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبة حسب الهدف فهناك كشوف تقيس الوضع الحالي للمؤسسة من حيث المديونية وهناك كشوف تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات المصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة."[18]

التعريف الثالث: " الكشوف المالية هي المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام و البيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المؤسسة، وتعد مهنة المحاسبة الجهة المسؤولة عن إعداد وإصدار الكشوف المالية, لكن دور المحلل المالي هو استخدام تلك الكشوف المالية وتحليلها وتفسير كل رقم من تلك الكشوف المالية."[19]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الكشوف المالية هي كل المعلومات المالية التي يجب أن تكون فيها مصداقية وموثوقية عن وضعية المؤسسة وعن أدائها المالي من أجل اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة.

ثانيا: خصائص الكشوف المالية ووظائفها

1-خصائص الكشوف المالية: تتميز الكشوف المالية بعدة خصائص أهمها:[20]

أ- الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار مع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، للملائمة ثلاثة خصائص ثانوية تتمثل في:

- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.
- أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية عكسية، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان قرار اتخاذها في ذلك الوقت خاطئا.

[1717] عبد الستار الكبيسي, "الشامل في المحاسبة", دار وائل للنشر, ط2, عمان, 2010, ص: 481.

[18] خلدون إبراهيم الشنيفات, "إدارة وتحليل مالي", دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 2010, ص: 101.

[19] هيثم محمد الزغبي, "الإدارة والتحليل المالي", دار الفكر للنشر, عمان, الأردن , 2009, ص: 191.

[20] رضون حلوه حنان، نزار فليح البلداوي،"مبادئ المحاسبة المالية", القياس والإفصاح في القوائم المالية،إثراء للنشر والتوزيع, الأردن، 2009, ص:24.

❖ أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى التنبؤات الصادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلا.

ب- الموثوقية: تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة, أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها، ولتحقق ذلك يجب توافر ثلاث خصائص ثانوية:

❖ صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.

❖ الموضوعية أو قابلية التحقق, أي أن أي محاسب أعاد عملية القياس المحاسبي, لتوصل إلى نفس النتائج ويتحقق ذلك بتدقيق الكشوف المالية وفق معايير التدقيق المقبولة عموما فنتائج لن تكون مرتبطة بشخص المحاسب.

❖ الحياد، أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينةمن المستخدمين, أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات.

ت- القابلية للمقارنة: يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس المجال، فذلك يزيد من فائدة المعلومات، لأنه بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعينة مقارنة بالمؤسسات المماثلة تتطلب قابلية المقارنة السليمة باستخدام طرق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع درجة قابلية المقارنة، عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

ث- القابلية للفهم: هي أحد الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالكشوف المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض, فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في الكشوف المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.[21]

ثالثا: أهمية الكشوف المالية وأهدافها

[1] طارق عبد العال حماد, "موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة و مقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية"، ج 1،الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص: 109-110.

1-أهمية الكشوف المالية: يمكن إبراز أهمية الكشوف المالية في ثلاثة عناصر رئيسية:[22]

أ- **أداة اتصال:** مهمة ودور الكشوف المالية هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين, العملاء، والبنوك...إلخ.
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

ب- **وسيلة في تقييم الأداء:** حيث تساعد الكشوف المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

ت- **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:** تساعد الكشوف المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء، والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

رابعا: عرض الكشوف المالية

في هذا الفرع سوف نحاول التطرق في هذا الفرع إلى عرض جميع الكشوف المالية، من ميزانية و جدول حساب النتائج, وجدول التدفقات الخزينة ورؤوس الأموال الخاصة, والملاحق.

أولا: عرض الميزانية وحساب النتائج

1- **عرض الميزانية:** تعتبر الميزانية من الكشوف المالية وهي التي تعكس وضعية المؤسسة المالية, من خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

[22] عجيلة حنان، "فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، 2013, ص: 37.

❖ **تعريف الميزانية:**

"هي إحدى الكشوف المالية التي توضح المركز المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة، ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها."[23]

" ما لدى للمؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية، وما على تلك الموجودات من مطالبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو للملاك."[24]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية تتكون من جانبين أولهما تمثل ممتلكات المؤسسة والثاني تمثل التزاماتها, وهي تمثل الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

وتحقق الميزانية العديد من المزايا منها:[25]

- توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة.
- الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة.
- توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة و عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة.
- التعرف على الهيكل التمويلي (مصادر الأموال) اللازمة لتمويل الاستخدامات.
- الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي واتخاذ القرارات لكافة الأطراف المستفيدة سواء كانت داخلية كالإدارة والعاملين، أو خارجية كالمستثمرين و المقرضين والمدينون والدائنون وغيرهم.

❖ **أهمية الميزانية:** تتمثل أهمية الميزانية في ما يلي:[26]

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

---

[23] مصطفى يوسف كافي، وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية"(الأصول العلمية والعملية), مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012, ص: 56.

[24] محمد مطر، "مبادئ المحاسبة المالية ("الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح), دار وائل للنشر، ط4, عمان، 2007, ص: 463.

[25] عبد الناصر محمد سيد درويش، "مبادئ المحاسبة المالية 2"(لتسويات الجردية والإفصاح المحاسبي), دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2010, ص: 334.

[26] لزعر محمد سامي, "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي", مذكرة ماجيستير, تخصص الإدارة المالية, جامعة منتوري, قسنطينة, (2012-2011), ص: 37.

وبتالي من أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة و تقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة و مرونتها المالية.

❖ **مكونات الميزانية:** تتكون الميزانية من جانبين هما:

- **الأصول:**

✓ **تعريف الأصول:** " وهي الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصور دائمة أصول غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصول جارية."[27] وللأصول العديد من المزايا منها:

- وجود منافع اقتصاديه مستقبلية، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.[28]
- قدرة المؤسسة على التحكم في هذه النافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من خدمات لنفسها أو تمكين الغير منها.
- أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي والأصل يترتب كأصل جاري لما يكون في استطاعة المؤسسة تحقيق الأصل، بيعه أو استهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية للمؤسسة أولما الأصل من عناصر الخزينة أو ما يعادل الخزينة، بغرض إيضاح درجة السيولة وتشمل النقدية والأوراق المالية القابلة لتداول، والتي تقيم على أساس تكلفة السوق، وحسابات المدينون والذين يتم تقيمهم بالمقدار المتوقع تحصيله و المخزون المقيم بقيمة السوق الأقل، والمصروفات المقدمة سالفا والتي تخص كل النفقات التي تمت فعلا.

- **مكونات الأصول:** وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الأصول كالآتي:

✓ **الأصول غير الجارية:** هي الأصول التي يفوق بقائها السنة المالية داخلة المؤسسة وتستخدمها لأغراضها الخاصة وتتمثل في:[29]

- القيم الثابتة المعنوية وتضم شهرة المحل والقيم الثابتة الأخرى.

---

[27] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد ،19، القرار المؤرخ في 23رجب 1429هـ الموافق لـ 26يوليو ،2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 13.

[28] شناي عبد الكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية", مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص: 45.

[29] تقرير لجنة المحاسبة الدولية, معايير المحاسبة الدولية, ترجمة: مجموعة طلال أبو الغزالة, منشورات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان, الأردن, 2011, ص: 83.

- القيم الثابتة المادية التي تتضمن الأراضي، المباني، القيم الثابتة الأخرى.
- التثبيتات الجاري إنجازها.
- التثبيتات المالية التي تضم سندات المساهمة، مساهمات وحقوق مماثلة، القروض والأصول المالية غير الجارية.

✓ **الأصول الجارية:** يجب أن يصنف الأصل على أنه جاري في الحالات الآتية:[30]

- عندما يكون من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو للاستهلاك خلال دورة مالية واحدة.
- عندما يتم الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لفترة قصيرة ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية.
- عندما يكون أصل نقدي أو معادلة نقدية ولا يوجد قيود على استعماله.
- **وتتمثل الأصول الجارية فيما يلي:**المخزونات و الزبائن ومدينون آخرون وحسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

الجدول رقم(01):جدول الميزانية جانب الأصول.

ميزانية السنة المالية في.....

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
الأصول الغير الجارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو تثبيتات المعنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات					
أخرى مثبتة					

[30] عبد الرحمان عطية, المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي, جيطلي للنشر, الجزائر, 2009, ص ص:10-11.

قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول الغير الجاري					
الأصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد: 19, القرار المؤرخ في 23رجب 1429هـ الموافق لـ 26يوليو ،2008المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص28.

- **الخصوم**:

✓ **تعريف الخصوم**:تعرف على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها."[31]

وللخصوم العديد من المزايا نذكر منها:[32]

- يتطلب الالتزام, أن تقوم المؤسسة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمؤسسة في الماضي.

_ **مكونات الخصوم**:وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الخصوم كالآتي:[33]

✓ رؤوس الأموال الخاصة:وتتمثل في رأس المال المصدر، رأس المال الغير المطلوب، علاوات، الاحتياطات، فرق إعادة التقييم.

✓ الخصوم الغير الجارية:وهي التي تفوق السنة المالية داخل المؤسسة وتتمثل في: القروض والديون المالية والضرائب المؤجلة والمخصصة و الديون الغير المتداولة والمخصصات والمنتجات المقيدة سلفا.

✓ الخصوم الجارية: يجب أن يصنف الخصم على أنه جاري في حالة عندما يتوقع التسوية خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة و عندما يستحق السداد أو التسوية خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية وتتمثل في الموردين, الحسابات الملحقة, الضرائب.

الجدول رقم(02):جدول الميزانية جانب الخصوم.

ميزانية السنة المالية في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1

[31] بدوي إلياس, **"دور تطبيق النظام المحاسبي المالي**(S C f)(وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية, مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية, تخصص محاسبة وجباية, جامعة قاصدي مرباح , ورقلة, الجزائر، 2012, ص: 43.

[32] شناي عبد الكريم, **مرجع سابق**, ص: 45.

[33] هوام جمعة،**المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعاتالجامعية،الجزائر، 2010, ص-ص: 263-264.

رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع(1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية(1)			
المجموع			
الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية(2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية(3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد: 19،القرار المؤرخ في 23رجب 1429هـ الموافق لـ 26يوليو ،2008المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص28.

2-عرض جدول حساب النتائج:

❖ **تعريف جدول حساب النتائج:**"هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة, ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة حيث يكون الفرق بينهما نتيجة صافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة."[34]

ولجدول حساب النتائج العديد من المزايا نذكر منها:[35]

- التعرف على نتيجة الأعمال عن الفترة المالية المنتهية من الربح أو الخسارة, وتحديد المقدرة الكسبية للمؤسسة.
- تحديد مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في اختيار سياساتها واتخاذ قراراتها.
- تحديد مدى قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح من ناحية, وقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل و أعباء ديون طويلة الأجل من ناحية أخرى.
- تحديد الربح الخاضع للضريبة, ومقدار الضريبة على الدخل, وصافي الدخل بعد الضريبة.
- الاستفادة منها في أغراض التحليل.

❖ **أهمية جدول حساب النتائج**: تتمثل أهمية جدول حساب النتائج في ما يلي:[36]

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها بأفضل وجه.

---

[34] بدوي إلياس، مرجع سابق، ص: 45.

[35] عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص: 312.

[36] فايز زهدي الشلتوني،مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في المحاسبةو التمويل, الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص: 20.

❖ **مكونات جدول حساب النتائج**:فرض النظام المحاسبي المالي معلومات يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:[37]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها, الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي, القيمة المضافة, الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات اللإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.
- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة و النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

❖ **أنواع جدول حساب النتائج**:

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: وفقا لهذا الأسلوب يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها (مواد أولية, أجور ورواتب، الإهتلاكات.....إلخ).
- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:وتصنف الأعباء وفق هذا الأسلوب حسب الوظيفة (تكلفة المبيعات, التكاليف الجارية، الأعباء الإرادية.....إلخ).

[37]الجريدة الرسمية، مرجع سابق, ص: 24.

ويبين شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة على التوالي

الجدول رقم(03): جدول حسابات النتائج(حسب الطبيعة).

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة			
الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى			

المخصصات للاستهلاك والمؤونات			
النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير العادية– المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية–الأعباء (يطلب بيانها)			
النتيجة الغير العادية			
النتيجة الصافية لسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 19، القرار المؤرخ في 23رجب 1429هـ الموافق لـ 26يوليو ،2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 30.

الجدول رقم(4): جدول حسابالنتائج (حسب الوظيفة).

الفترة من.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى العملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى العملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصاتالإهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة الدفع على النتائج العادية الضرائب المؤجلة الدفع على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء الغير العادية المنتوجات الغير العادية			

النتيجة الصافية لسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع(1)			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 19, القرار المؤرخ في 23رجب 1429هـ الموافق لـ 26يوليو ،2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 31.

ثانيا: عرض جدول التدفقات الخزينة ورؤوس الأموال الخاصة

1- **عرض جدول التدفقات الخزينة:** جدول تدفقات الخزينة من الكشوف الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي.

❖ **تعريف جدول التدفقات الحزينة:**"هذا الجدول يمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية كل السنة, وهي بمثابة رصيد لتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بعمليات الاستغلالية، التمويلية, والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة."[38]

❖ **أهمية جدول التدفقات الخزينة:**تكمن أهمية المعلومات الواردة من التدفقات الخزينة في خدمة الأمور الآتية:[39]

- تقدير إمكانية المؤسسة على توليد نقدية عم عملياته المستقبلية.
- تقدير إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماتها النقدية المستقبلية.
- تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي.
- بيان أثر القرارات الاستثمارية والتمويلية التي تما اتخاذها خلال الفترة على تدفقاته النقدية.

❖ **مكونات جدول التدفقات الخزينة:** ينقسم جدول التدفقات الخزينة إلى ثلاث أقسام:[40]

[38]البدوي إلياس، مرجع سابق، ص ص: 48-49.

[39]محمد تيسير الرجبي، "تحليل قوائم المالية"، الناشر الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص: 123.

[40]محمد الصيرفي، "التحليل المالي"(وجهة نظر محاسبة إدارية)، دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة، مصر، ، ص:198.

- التدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل ما يلي:
  - ✓ صافي الدخل النقدي للفترة.
  - ✓ النقد المحصل من العملاء، أي الناتج من المبيعات.
  - ✓ النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع.
  - ✓ النقد المدفوع للضرائب.
  - ✓ النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.
- **التدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحيدها و تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:
  - ✓ النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.
  - ✓ النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.
  - ✓ النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.
  - ✓ المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.
- **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم, وذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي:
  - ✓ النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال.
  - ✓ النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.
  - ✓ النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.
  - ✓ النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
  - ✓ النقد المدفوع لتسديد السندات.
  - ✓ النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.
  - ✓

❖ **إعداد جدول التدفقات الخزينة:** ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة:[41]

[41] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق, ص: 26.

- **الطريقة المباشرة**:يتم من خلال الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري:

✓ تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال (الزبائن, الموردون، الضرائب....إلخ) قصد إبراز تدفق مالي صافي.

✓ تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

الجدول رقم(5): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة).

الفترة من.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخر المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمارات (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب-ج) أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العد: 19، القرار المؤرخ في 23رجب 1429هـ الموافق لـ 26يوليو ،2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 35.

- **الطريقة غير المباشرة**:تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية لسنة المالية مع أخذ بالحسبان:

✓ أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الإهتلاكات, تغيرات الزبائن, المخزونات, تغيرات الموردين,....).

✓ التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة).

✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة....).

الجدول رقم(06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

الفترة من.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل:			

الاستهلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات من اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (النقديات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 19، القرار المؤرخ في 23رجب 1429هـ الموافق لـ 26يوليو ،2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 36.

2- عرض جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:

❖ **تعريف جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:**"معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملاحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة, بينما جعل المعيار (IAS1) هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن الكشوف المالية, يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة, تعتبر جدول رؤوس الأموال الخاصة من الكشوف المالية الحديثة, وقد تما استحداثها لتوضيح الحركات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة." وجدول رؤوس الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة ب:

- النتيجة الصافية.
- كل عناصر النواتج والأعباء' الأرباح و الخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.
- تأثير التغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.
- النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة.
- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة.
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.[42]

❖ **مزايا جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:**ويحقق جدول رؤوس الأموال الخاصة العديد من المزايا منها:[43]

- التعرف على مقدار رؤوس الأموال الخاصة وأي تفصيلات أخرى.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لرؤوس الأموال الخاصة خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في رؤوس الأموال: " المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع."

❖ **أهمية جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:**تنتج أهمية جدول رؤوس الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية, فتفصح عن التغير الناجم عن الحسابات النتائج المتمثلة في صورة الأرباح أو الخسائر الدورة المالية, وما ينجم عنه من تغير الأرباح المحتجزة, كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول دورة مالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.[44]

جدول رقم (07): جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

[42] البدوي إلياس, مرجع سابق, ص: 54.

[43] خالد جمال الجعارات, التقارير المالية الدولية, إثراء, الأردن, 2012, ص: 30.

[44] لزعر محمد سامي، مرجع سابق, ص: 59.

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة تقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة في رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر المدرجة في الحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة في رأس المال صافي النتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبر N						

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 19، القرار المؤرخ في 23رجب 1429هـ الموافق لـ 26يوليو ،2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص:37.

ثالثا: عرض جدول الملاحق

1- تعريف جدول الملاحق: "الملحق هو وثيقة تلخيص, يعد جزءا من الكشوف المالية, وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج, ويتم كلما اقتضت الحاجة. المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات."[45]

ويشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية:[46]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير الموضحة وكلها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية, حسابات النتائج, وجدول تدفقات أموال الخزينة, وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة صادقة.
-

- **أنواع أساسية من الإيضاحات الملحقة:** هناك العديد من الأنواع نذكر منها:[47]

- يقدم النوع الأول من الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد الكشوف المالية للمؤسسة مثل: الاعتراف بالإيراد, تقييم المخزون, تقييم الاستثمار المالية، طريقة الإهلاك.....إلخ.
- يقدم النوع الثاني أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود الكشوف المالية, فهناك بعض البنود قد يحتاج تفهمها إلى وصف، لا يتاح إبرازه في صلب الكشوف المالية نفسها.
- يقدم النوع الثالث إيضاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في الكشوف المالية.
- معلومات غير مالية.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

---

[45] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, مرجع سابق, ص: 38.

[46] موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،2010, ص:104.

[47] طارق عبد العال حماد, مرجع سابق, ص: 131.

يتم تقييم الأداء المالي باستخدام التوازن المالي وذلك عن طريق استعمال واعتماد مؤشرات مالية للكشف عن توازن المؤسسة، ومدى نجاح السياسة المالية المطبقة في المؤسسة المتمثلة في رأس مال العامل، احتياج رأس مال العامل والخزينة وفيما يلي شرح لأهم هذه المؤشرات:

اولا: رأس مال العامل FR: هو إجمالي استثمارات المؤسسة في الأصول المتداولة والتي يتم تحويلها إلى نقدية، من خلال العمليات التشغيلية الطبيعية للمؤسسة من خلال مدة زمنية قدرها سنة واحدة، حيث يمثل رأس مال العامل مجموع الأموال المستثمرة من الأصول المتداولة يطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائرة، ويتم حسابه كما يلي48:

1-1 من اعلى الميزانية: يمكن تعريفه بانه الفائض من الاموال الدائمة بالنسبة الى الصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية:

رأس مال العامل= الأصول الدائمة – الأصول الثابتة.

1-2 من أسفل الميزانية: يعرف على انه ذلك الفائض من الاصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كما يلي:

رأس مال العامل= الأصول المتداولة – ديون قصيرة الاجل.

2- انواع راس المال العامل: يتضمن اربعة انواع رئيسية و هي:[49]

2-1 رأس المال العامل الدائم أو الصافي: يحسب وفق القوانين التالية:

أموال دائمة ـ أصول ثابتة

أصول متداولة ـ د.ق.أ

أموال خاصة + د.ط أ

48-عتبة بن عتبة عبد الله، تيطاوي كريم، مساهمة الرقابة الداخلية فيتحسين الأداء المالي(دراسة حالة مؤسسة – ملبنة عريب) ،مذكرة تخرج شهادة ماستر، جامعة بونعامة، خميس مايانة،2016-2015، ص ص17-18 .

[49] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، الاردن ، 2004، ص 235

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة الرأس المال العامل الدائم من أسف الميزانية لانها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاث فرضيات:

رأس المال العامل معدوم أي اصول متداولة = د.ق.أ: يكون رأس المال العامل معدوم عندما يحدث تساوي بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة من جهة و بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل من جهة أخرى ، و هذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى ، لكن الحالة غير كافية لتجنب عدم القدرة على التسديد لان رأس المال العامل الدائم عندما يكون معدوما قد يؤدي بالمؤسسة الى العجز عن الوفاء بالالتزامات عند الحالات الطارئة كالكساد مثلا.

رأس المال العامل سالب ==> أصول متداولة < د.ق.أ : و هذا يعني أن الاموال الدائمة عاجزة عن تغطية الاصول الثابتة ، مما يؤدي الى تمويل هذه الأخيرة من الديون قصيرة الاجل و هذا خطر على المؤسسة لانها سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي و خاصة بالنسبة للمقدرة على الدفع و الاستدانة ، و في هذه الحالة المؤسسة مطالبة بتسديد القروض القصيرة (لا تتجاوز السنة) ، و بالطبيعة فان الاصول الثابتة الممولة بهذه القروض فيستحيل تحويلها في الحالات العادية الا في الحالات الاستثنائية و المتمثلة في تغيير النشاط أو التصفية أو الافلاس أو التنازل عن الاستثمارات.

رأس المال العامل موجب ==> أصول متداولة > د.ق.أ: يكون رأس المال العامل دائما موجب عندما تكون كل الاصول غير الجارية مغطاة بالاموال الدائمة من جهة و الاصول الجارية أكبر من ديون قصيرة الاجل من جهة أخرى، و هذه الوضعية يمكن وصفها بأنها ملائمة في التعديل بالنسبة لمقدار المؤسسة على التسديد انها يمكن ان تواجه في أي وقت دفع ديونها ، ان راس المال العامل ايجابي هو مؤشر ايجابي بالنسبة للمقدرة على التسديد ، غير أنه لا ينبغي أن يكون الحجم كبيرا معنى ذلك انه في هذه الحالة الديون طويلة الأجل تمول جزء كبير من الأصول المتداولة ، وهذا غير مقبول ماليا و بالتالي يشكل خطرا على المدى البعيد بسبب ما تتطلبه الديون طويلة الأجل من من فوائد كبيرة.

2-2-رأس المال العامل الاجمالي: يحسب كما يلي[50]

[50] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 235.

مجموع الأصول المتداولة.

مجموع الأصول ـ الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الاجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

2-3- رأس المال العامل الخاص: يحسب كما يلي:

رأس المال العامل الدائم ـ القيم الثابتة

الأموال الخاصة ـ القيم الثابتة

أصول متداولة ـ مجموع الأصول

اذا كان رأس المال العامل الخاص > 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ، و العكس اذا كان أصغر من الصفر.

2-4- رأس المال العامل الأجنبي: و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية:

د.ق.أ + د.ط.أ

رأس المال العامل الاجمالي ـ رأس المال العامل الخاص

مجموع الخصوم ـ الأموال الخاصة.

اذا كان رأس المال العامل الاجنبي > 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير

ثانيا: احتياجات رأس مال العامل BFR: إن نشاط المؤسسة الاستغلال عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر، وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل وهي الديون الممنوحة والتسبيقات

الممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس مال العامل.

يرمز لاحتياجات رأس مال العامل بالعلاقة التالية51:

احتياجات رأس مال العامل=(قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة)- مجموعة الديون قصيرة الأجل.

الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل = 0 : أي معدومة يدل على أن الموارد متساوية مع الاحتياجات

الحالة الثانية: احتياجات رأس المال العامل > 0 : أي موجب ، يدل على أن الدورة تحتاج موارد ، حيث أن احتياجاتها أكبر من مواردها و نجدها غالبا في المؤسسات الصناعية.

الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل < 0 : أي سالب ، يدل على أن موارد الدورة أكبر من احتياجاتها مما يدل على أن هذه الأخيرة لا تحتاج الى موارد و الفرق بينها تمول به الخزينة.

ثالثا: الخزينة TN

1- تعرف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، فهي تكون على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها، ويمكن التعبير عليها بالعلاقة التالية52:

الخزينة = رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل.

الخزينة = مجموع الأصول ـ الخصوم.

الخزينة = قيم جاهزة ـ تسبيقات

2-عناصر أصول الخزينة:

51- عتبة بن عتبة عبد الله، تيطاوي كريم، مرجع سابق، ص19

- نفس المرجع،ص2052

2-1- سندات الخزينة: يتم شراؤها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصير الأجل أو عند حلول الأجال يسدد البنك قيمة قيمة السندات مع فائدتها.

2-2- خصم الأوراق التجارية: و هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة.

2-3- الحسابات الجارية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك.

2-4- الصندوق: الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

3-عناصر خصوم الخزينة:

هي كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك و هي كما يلي:

3-1 السلفيات المصرفية.

3-2 السحب على المكشوف: هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل

تتمثل الحالات الممكنة للخزينة كما يلي:

***خزينة سالبة:** وهذا يدل على أن احتياجات رأس مال العامل يفوق احتياجات رأس مال العامل و هذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، ويفرض عليها هذا الانحلال اللجوء إلى الاقتراض والذي يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس مال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

***خزينة موجبة:** يعني أن رأس مال العامل يفوق احتياج رأس مال، وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

***خزينة معدومة:** تعني أن رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل متساويين وهذا يدل على توازن مالي مثالي للمؤسسة لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل.

المطلب الثالث: النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

-أولا:تعريف النسب المالية.

تعرف النسب رياضيا بأنها علاقة ثابتة من رقمين،أما في المجال المالي فتستخدم النسب للاشارة إلى تلك العلاقات المالية التي لا تكون ظاهرة في البيانات الخام،ويستند تحليل النسب المالية على مجموعة من العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية،ويعبر على العلاقات في شكل نسب مئوية أو معدلات.

كما أن النسب المالية تتميز بمايلي:

- إمكانية حسابها ببساطة.
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لاتقدمها القوائم المالية الأخرى.
- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثماروالاقتراض.
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسب كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة يستوجب إجراءات وقائية.

-ثانيا: أنواع النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

هنالك أنواع عديدة من النسب المالية التي تساعد المحلل المالي على تحليل الأداء المالي للمؤسسة وسنذكر أهم النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات أساسية.

1- نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة(الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر.53

إن الزيادة في نسب السيولة له أثر ايجابي على أسعار الأسهم، فالزيادة في نسب السيولة تزيد من تفاؤل بشأن المستقبل مما يزيد من حركة التعامل مع الأسهم، والتالي ارتفاع أسعارها و زيادة عوائدها. هنالك مقاييس متعددة و مختلفة لقياس نسب السيولة نذكر منها54:

جدول رقم(8): كيفية حساب نسب السيولة.

النسب	معادلة الحسابات
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
نسبة التداول السريع	(الأصول المتداولة – المخزون السلعي)/ لخصوم المتداولة
نسبة النقدية	(النقدية + الاستثمارات المؤقتة) / الخصوم المتداولة

2- نسب التوازن الهيكلي:

أ- نسبة التمويل الدائم: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام

الأموال الدائمة، ويدل على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الثابتة،ويتم حسابها وفق العلاقة التالية55:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

تحليل: إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس مال العامل الصافي أكبر من الصفر وهذا يدل على حالة التوازن، وإذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس مال العامل الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم التوازن ، لأن الأموال الدائمة والتي وجودها تحت تصرف

53- محمد محمود الخطيب، الاداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن،2010،ص ص62-63.

54- خديجة دزايت، معطاالله مبروكة، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية(دراسة حالة)، مذكرة ليسانس،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2013، ص ص30-31.

- عتبة بن عتبة عبد الله، تيطاويكريم،مرجع سابق، ص ص18-55.19

المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، وبالتالي تكون المؤسسة قد لجأت على الديون قصيرة الأجل لتمويلها، وإذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه رأس مال العامل الصافي يساوي صفر وهذا يعني أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وبالتالي لم يبق هامش والذي يمثل رأس مال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الاستغلال.

ب– التمويل الذاتي: تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة، حيث تبين هدف إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة وتعطي نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية56:

التمويل الذاتي= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

تحليل: نسبة التمويل مساوية للواحد فإن رأس مال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون طويلة فإن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس مال العامل الصافي أكبر من الواحد، إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمويل قيمتها الذاتية بالأموال الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما ليس مفيد للمؤسسة لأن الديون الطويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

3– تقييم الأداء باستخدام نسب الاستقلالية المالية و قابلية السداد.

أ– نسب الاستقلالية المالية: هي مجموع الديون المالية(باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية) يجب ألا يفوق الأموال الخاصة، ويمكن التعبير عن هذه القاعدة باستخدام نسبة الاستقلالية المالية و التي يمكن أن تأخذ عدة أشكال والجدول التالي يوضحها57:

الجدول رقم(9): أشكال حساب نسب الاستقلالية المالية

الاستقلالية المالية	الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/الديون المالية. <1
	الاستقلالية المالية = الديون المالية / الأموال الخاصة.>1

56– لميستي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس و مسائل محلولة، دار هومة للطباعة، الجزائر،2010، ص ص83–84.

إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 31657

الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الموارد الدائمة.لاتتعدى0.5	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع 2 من نفس الصفحة.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، أي ألا يفوق المجموع ديونها حجم أموالها الخاصة، بمعنى أن يظل ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكبر من مقرضيها، وهذا أمر مهم خصوصا فيما يخص بحالات التوقف عن الدفع و العسر المالي ومخاطر الإفلاس.

ب– نسبة قابلية القدرة على السداد:تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة التصفية، فيف هذه الحالية المؤسسة تستطيع تسديد كامل ديونها خلال السنوات الثلاث من خلال بيع موجوداتها. وهو ضمان لحقوق الغير عند الإفلاس، ويشجع المتعاملين على التعامل معها بثقة كبيرة.58

وهي تستخدم لمساعدة متخذ القرار المالي على المراقبة والتقيد بهذه القاعدة59:

القدرة على السداد = الديون المالية / القدرة على التمويل الذاتي.

مراقبة القدرة السداد يعني أن تكون النسبة أقل من ثلاثة، كما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسط بين المؤسسة و دائنيها و التي تقل عن ثلاث سنوات.

4– – نسب المديونية والربحية.

أ–نسب المديونية: تقيس هذه النسبة المدى الذي وصلي إليه الإدارة في الاعتماد على الأموال الغير في تمويل احتياجاتها60.

وتحسب هذه النسب كما يلي:

جدول رقم(10): كيفية حساب نسب المديونية.

نسب	معادلة الحساب

-لقيطي لخظر، دراسات في المالية و المحاسبة،دارحميثرا للنشر و الترجمة،2018،ص58.106

59- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص316-317.

60-عبد الستار محمد العلي،فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع،2010،ص250.

نسبة الديون إلى مجموع الأصول	مجموع الديون / مجموع الأصول.
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون / حقوق الملكية
نسبة الديون طويلة الأجل	الديون طويلة الأجل / مجموع هيكل رأس المال
عدد مرات تغطية الفوائد	الأرباح قبل الضرائب الفوائد / الفوائد السنوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: منير صالح الهندي، الإدارةالمالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط2، الإسكندرية،1991 ، ص ص46-48.

نسب الربحية: الربحية تمثل صافي نتيجة الأعمال الناتجة عن العديد من السياسات والقرارات. ونسب الربحية تقدم بعض المعلومات عن كيفية تشغيل الشركة ،وأهمية هذه النسب تكمن في أنها تظهر الناتج المشترك للعناصر السابق الإشارة إليها من سيولة وإدارة الأصول والائتمان وخلافه . وتركز هذه النسب على العلاقة بين مفردات قائمة الربح وأرقام الميزانية العامة.61

و تحسب هذه النسب كما يبين الجدول التالي:

جدول (11): كيفية حساب نسب الربحية.

النسب.	معادلة الحساب.
هامش مجمل الربح	هامش مجمل الربح / المبيعات
هامش صافي الربح	الربح بعد الضريبة / المبيعات
معدل العائد على الاستثمار	الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول
معدل العائد على حقوق الملكية	الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية
معدل العائد على هيكل رأس المال	(الربح بعد الضريبة + فوائد الديون طويلة الأجل) / (حقوق الملكية + الديون طويلة الأجل)

61وليدناجيالحيالي،الاتجاهاتالحديثةفيالتحليلالمالي،مكتبةالجامعة،الشارقة،إسراءللنشروالتوزيع،الأردن،الطبعةالأولى2009 .

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: منير صالح الهندي، الإدارة المالية :مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط2، الإسكندرية،1991 ، ص ص49-51.

5- نسب المردودية.

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطها،وينبغي أن تكون دائمة لتحقيق أرباح متتالية وتنقسم إلى ثلاث نسب:

أ-نسبة المردودية التجارية:

تسمح بتقييم الخاص لنشاط المؤسسة وذلك بمقارنة رقم أعمالها مع النتيجة الإجمالية المتحصل عليها وتحسب كما يلي:

المردودية التجارية= النتيجة الإجمالية/رقم الاعمال.

ب-نسبة المردودية الاقتصادية:

تعد هذه النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات،حيث يجب أن تكون كافية تسمح بحصول على معدل قياس على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها وتحسب كما يلي:

المردودية الاقتصادية= إجمالي فائض الاستغلال/مجموع الأصول.

ج-المردودية المالية:

تعبر عن مردودية الأموال الخاصة ومدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتحسب كما يلي:

المردودية المالية= النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

المبحث الثالث: دور أدوات التقييم المالي في اتخاذ القرارات الوظيفية

يعتبر القرار المالي من أهم الاليات المعتمدة في عملية التسيير داخل المؤسسة ان اي عملية تسيير يتبعها قرار أو جملة من القرارات تترجم التسيير الفعلي لها بغض النظر عن نوعية القرار

و تعتبر القرارات المالية من أهم المواضيع في الادارة المالية، كما أن القرار المالي هو الذي تعتمد عليه المؤسسة في مختلف نشاطاتها ، اذ انه اهم محدد لقيمة المؤسسة و من خلاله تحقق أهدافها المختلفة و لذلك سنتناول في هذا المبحث دور الادوات المالية في اتخاذ القرارات الوظيفية و سنركز على الاداء المالي بصفة خاصة

المطلب الأول: عموميات عن عملية اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: ماهية عملية اتخاذ القرار المالي.

المطلب الثالث:دور النسب و المؤشرات المالية في اتخاذ القرار

المطلب الأول: عموميات عن عملية اتخاذ القرار

اولا: مفهوم اتحاذ القرار

لا يوجد مفهوم عام متفق عليه الكتاب في اتخاذ القرار،بل توجد عدة مفاهيم، ولكن مع اختلافها تشترك في بعض العناصر الاساسية فقد حاول "علي شريف ، أحمد ماهر" اعطاء مفهوم يصف القرار بأنه: "مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل، وبهذا المعنى فان عملية اتخاذ القرار لا تخرج عن انها عملية مفاضلة من بين مجموعة من البدائل لتحقيق أهداف معينة، و هذا يعني وجود أكثر من بديل أمام متخذ القرار ".[62]

في حين اورد بعض الباحثين مفهوم اخر من خلال توضيح أن القرار هو " تحليل و تقييم كافة المتغيرات المشتركة التي تخضع للقياس العلمي من خلال المعادلات و النظريات العلمية و الاساليب الكمية و الاحصائية لغرض الوصول الى حل أو نتيجة لغرض الخروج بالتوصيات و الاستنتاجات لتطبيق هذه الحلول".[63]

كما يعرف كذلك على أنه " الاختيار القائم على اساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر".[64]

---

[62] علي شريف، أحمد ماهر اقتصاديات الادارة منهج القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1987، ص 13

[63] شهاب حمد شيحان أر المعلومات في عملية اتخاذ القرار، دراسة تطبيقية في مديرية بلدية الرمادي، مجلة النبار للعلوم الاقتصادية و الادارة، مجلد 4 العدد 7 2001، ص9

[64] جميل أحمد توفيق، ادارة الاعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 104

ثانيا: أهمية اتخاذ القرار

لعملية اتخاذ القرار أهمية كبيرة سواء في الحياة العملية أو الخاصة بغض النظر اذا تعلق الامر بالإيرادات أو الوحدات الاقتصادية الخاصة الانتاجية او الخدماتية ، ذلك أنها تمثل أهم محور في أي عمل اداري أو اقتصادي ،لذلك يعتقد بعض الكتاب أنه جوهر كل عملية، في حين يعتقد البعض الاخر أنه الركن الاساسي لقيان اي تنظيم كفء، [65]

ثالثا: خطوات عملية اتخاذ القرار

تنطوي عملية اتخاذ القرار على مجموعة من الخطوات تشكل مخرجات كل خطوة مدخلات الخطوة التالية وصولا الى المخرج النهائي أي القرار الرشيد، و يمكن حصر خطوات عملية اتخاذ القرار في المنظمة على النحو التالي:[66]

- تحديد و تعريف المشكلة.
- تحديد البدائل.
- تقييم البدائل.
- اختيار البديل الامثل.
- تنفيذ القرار.

1-3:تحديد و تعريف المشكل:

ان تحديد و تعريف المشكلة تعتبر من أهم مراحل او خطوات عملية اتخاذ القرار ، لان الخطأ في التحديد أو التعريف الحقيقي للمشكلة سيؤثر دون أدنى شك على على سلامة مخرجات الخطوة أو الخطوات التالية ، و بتالي سيكون القرار في هذه الحالة غير ملائم للمشكلة الحقيقة.

[65] ديلمي ناصر الدين علي، أثر الافصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الاوراق المالية، ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، بدون سنة، ص133

[66] كمال بربر، الادارة عملية و نظام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى، بيروت، 1996، ص165

ان المدخل الرئيسي لهذه الخطوة هو البحث عن المشكلة الاساسية و ليس التركيز على ظواهرها ، ان البحث عن المشكلة يبدأ بالبحث عن مجموعة الاسباب و تحديد ابعادها الحقيقية التي أدت الى احداث تغيرات عن المسار المتفق عليه و سببت المشكلة الحقيقية ، بعد تحليل المشكلة يتم تعريفها بدقة و وضوح لأن صياغتها سيساعد على :

-التعمق بالمشكلة الاساسية بطريقة موضوعية بعيدا عن المؤثرات الخارجية.

-التركيز على الاسباب الفعلية التي أدت الى حدوثها.

3-2: تحديد البدائل:

تعتبر هذه الخطوة من أصعب و أدق خطوات عملية اتخاذ القرار، لأنها تعتمد على تفكير متخذ القرار الذي قد لا يكون مدركا لكافة البدائل و الحلول المرتبطة بالحل الخاص بالمشكلة ، فالتفكير العادي لا يساعد على خلق البدائل، انما تتطلب هذه الخطوة تفكيرا ابتكاريا يساعد على توفير مجموعة من البدائل الابتكارية لحل المشكلة، لان واقع الامر يعتبر أن كل بديل يعتبر هو البديل الاوفر حظا لاختياره كبديل أفضل.

3-3:تقييم البدائل:

تتم في هذه الخطوة تحديد نقاط القوة و الضعف لكل بديل من البدائل المتاحة، و يعتمد المدير في هذه الخطوة على خبرته وعلى دقة المعلومات المتعلقة بكل بديل ، وله أن يستعين بخبرات الاخرين لانه لن يكون ملما بكافة نقاط القوة و الضعف لكل بديل

ينبغي أن المشكلة الاولى التي ستواجه المدير في هذه الخطوة هو عدم امكانية تحديد اثار هذه النقاط القوة أم ضعفا نظرا لارتباطها او ارتباط اثارها بالمستقبل، و لمواجهة هذه المشكلة على المدير التنبؤ بأثار كل بديل أو التنبؤ بما ستكون عليها اثاره مستقبلا.

اما المشكلة الثانية في اعادة تقييم بديل اخر اذا ترتب عن البديل السابق اثارا سلبية، و بتالي يصبح الموقف أكثر تعقيدا اذا كان الموقف لا يسمح بانتظار معرفة كافة النتائج المترتبة عن القرار.

3-4: اختيار البديل الامثل:

ان مرحلة الموازنة بين نقاط القوة و الضعف كل بديل لا تنطوي فقط على احتمالات النجاح فحسب،بل تنطوي على احتمالات الفشل، لذا لابد من اتخاذ القرار بختيار البديل الحل.

ان متخذ القرار في هذه الحالة لابد وأن يأخذ في اعتباره كافة الاحتمالات المحيطة بالبديل القرار و أن يوازن بينهما حتى يصل الى النهاية التفكير في قناعة موضوعية ذاتية و منطقية بأن ما توصل اليه هو الأنسب للموقف و المنظمة ، بالاضافة الى ذلك هناك بعض المعايير يكن للمدير الاسترشاد بها في اتخاد قرار الاختيار وهي:

-أن يكون مقبولا: بمعنى قبوله من قبل كافة الاطراف المعنية بالمنظمة سواء المنفذين للقرار او المتأثرين به، لان هذا القبول سيشكل احدى اقوى نقاط القوة التي ستأخذ في اعتبار الخطوة التالية، وعلى عكس ذلك فمقوماته واردة اذا لم يكن مقبولا لذا على المدير أن يشارك الاخرين في عملية اختيار البديل القرار لضمان تنفيذه.

-أن لا يتعارض القرار مع تحقيق الأهداف: ينبغي أن يكون الحل المعتمد قادرا على تحقيق أهداف المنظمة و كافة أفراد التنظيم.

-درجة المخاطرة: في الخطوة التي يتم فيها اختيار البديل على المدير أن لا يأخذ في اعتباره فقط احتمالا للنجاح، فالعملية تستند على الموازنة بين المخاطر المحتملة و المنافع الاقتصادية المتوقعة.

-امكانية تنفيذ القرار: تلعب الامكانات المادية و البشرية دورا أساسيا في اختيار البديل دون اخر لانه لا يمكن اختيار بديل لا يملك المدير امكانية تنفيذه وبالتالي ينبغي أن يتناسب دون الاخر و بالتالي ينبغي أن يتناسب الاختيار مع الامكانيات التنفيذية المتاحة لضمان نجاح القرار.

3-5: تنفيذ القرار:

تعني هذه الخطوة بداية الحل الحقيق للموقف و اسبابه الحقيقية، و تعني ايضا الحكم على كفاءة التعاطي مع الخطوات السابقة و بالتالي على فعالية القرار نفسه، و لضمان التنفيذ الجيد لابد من التخطيط

لكيفية التنفيذ و الاستفادة من المعلومات المرتدة للمراحل المختلفة لتنفيذ القرار و التأكد من مسار التنفيذ.

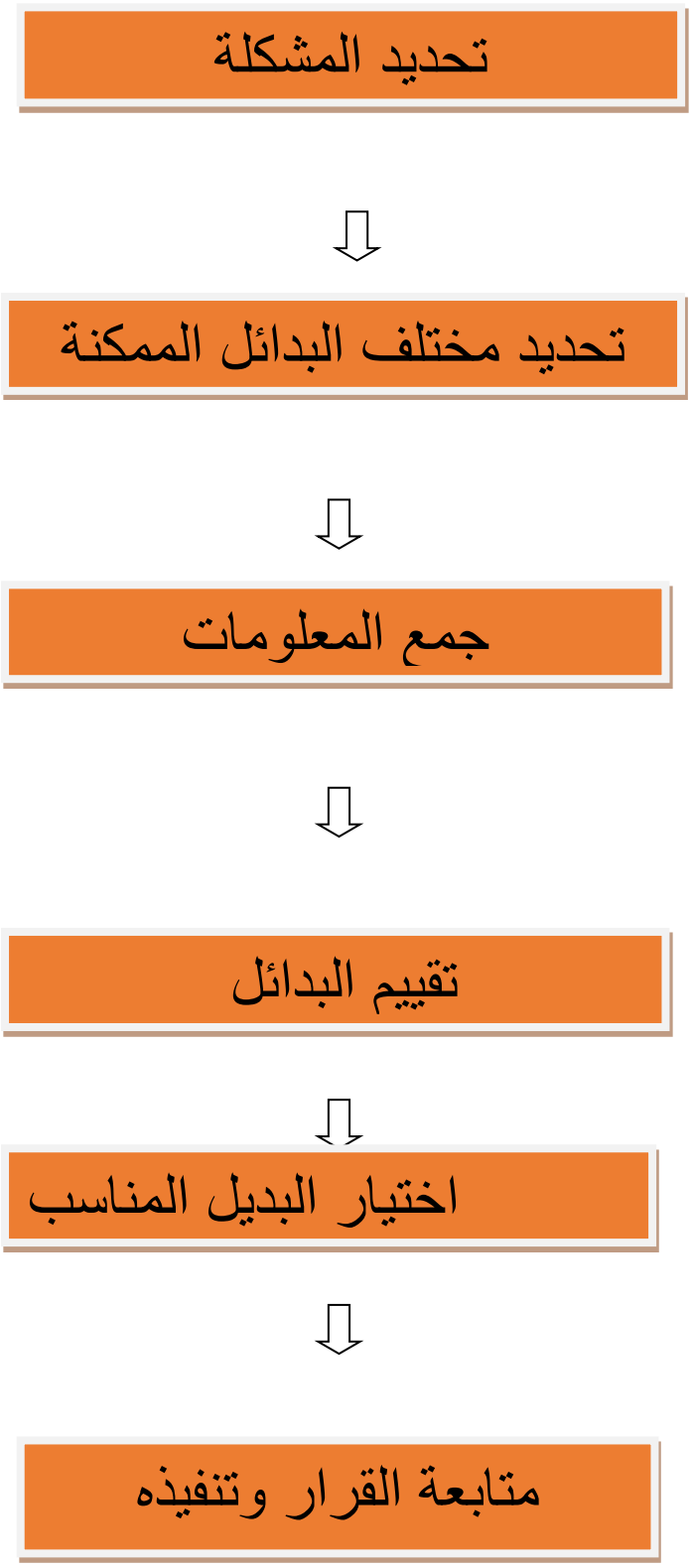

المصدر : من إعداد الطالبين.

المطلب الثاني: ماهية عملية اتخاذ القرار المالي

تكمن أهمية عمل الادارة المالية وفق المنهج الحديث للإدارة على اتخاذ القرارات المالية والتي تتميز بأهمية بالغة كونها تعني بوضعية المؤسسة بالإضافة الى تأثيرها بالوظائف الاخرى.

اولا: مفهوم القرار المالي

للقرارات المالية تعاريف عديدة نذكر منها:

يمكن تعريف القرار المالي من حيث شكله و مضمونه:فمن حيث الشكل فهو يعبر عن طبيعة الامر و التوجيه بين مستويات التسلسل الاداري، اما من حيث المضمون فهو يعتبر اتخاذ موقف في مواجهة موضوع معين ذو صبغة مالية أي متعلق بالجانب المالي للمؤسسة،بحيث تهدف القرارات المالية للمؤسسة الى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.[67]

كما يعرف القرار المالي على أنه :"كل قرار يوازن بين الحصول على الاموال و امتلاك اصول".[68]

و للقرارات المالية عدة خصائص تتمثل فيما يلي :[69]

- ان القرارات المالية المصيرية بالنسبة للمؤسسة اذ ان نجاح او فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات
- ان نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي الى صعوبة اصلاح الخطا اذا كانت قرارات خاطئة
- القرارات المالية ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات لذا يجب الحذر الشديدعند اتخاذ هذه القرارات

ثانيا : أهمية القرارات المالية

[67] زياد سليم رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر الأردنية، الطبعة الأولى، 1997، ص11

[68] Pierre conso, Farouk hemici, « gestion financière de l'entreprise , 9 e Edition, DUNOD, PARIS, 1999, PP: 438-440

[69] زراتنة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 ،ص20.

يتميز القرار المالي مهما كان شكله واي كان متخذه بان له تأثيرات على مختلف جوانب المؤسسة وعليه فان اي قرار يتخذ داخل المؤسسة لابد من اجراء الدراسة مالية سابقة لعملية اتخاذ القرار وذلك من اجل الاطاحة بكل الظروف والنتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذ هذا القرار.

وتتضمن القرارات المالية مجموعة من القرارات المرتبطة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها العامة والتحليلية، قرارات الاستثمار الاحصاء والمؤشرات المالية والمرقبة المالية و تسيير السيولة وتسيير المخاطر الالية الداخلية والخارجية .....الخ كل هذه القرارات تندرج ضمن سلم تنظيمي محدد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كما تقوم الوظيفة المالية حيت تستخدم التخطيط والتوجيه و المراقبة و توزيع المواد المالية ....الخويستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الادوات وتقنيات التسييربداية من التحليل المالي ،طرق وتقنيات اختيار الاستثمارات المحاسبة العامة والتحليلية .....الخ

فبعد معاينة الوضعية المالية للمؤسسة ،تأتي مرحلة اتخاذ القرارات المالية وتطبيقيها و تشمل قرارات المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها ،وقرارات قصيرة الاجل تتضمن تمويل دورة وتسيير خزينة وقرارات المالية مرتبطة بتسيير مخاطر المالية [70]

ثالثا : انواع القرارات المالية

1- قرارات الاستثمار[71]

الاستثمار هو تخصيص او توزيع اموال الشركة في هيكل استثماراتها ،ويعني اختيار هيكل استثمار الشركة وكيفية توزيع هذه الاستثمارات في استثمارات قصيرة الاجل (الموجودات المتداولة) ، واستثمارات طويلة الاجل (الموجودات الثابتة)وهو مايمكن قياسه بنسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة ،ويعتبر هذا الاختيار ذو اهمية كبيرة لتأثيره على سيولة وربحية الشركة

[70] بن عيسى العمرية، أثر المعلومات الجبائية على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر أكاديمي علوم تجارية جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015،ص62

[71] محمد علي إبراهيم العامري، قرارات المالية, دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2013 ،ص27

ويعتبر قرار الاستثمار من اهم واصعب واخطر القرارات التي تتخذها الادارة بالمشروع فهي ذات تاثير على بقائه واستمرار المؤسسة تقتصر هذه الاستثمارات على الاصول الثابتة فقط وانما ايضا الزيادة في الاصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار .

تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها عادة الى قرارات استثمارية قصيرة الامد وقرارات استثمارية طويلة الامد[72]

أ– القرارات الاستثمارية قصيرة الاجل : تقوم هذه المجموعة في الاستثمار على الموجودات المتداولة والتي تشكل جزء مهم من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الاعمال، بل ان الجزء الكبر من مسؤوليات الادارة المالية ، وينحصر في تحديد حجم الاستثمار في المجموعات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية ، وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديدوضمان السيولة المطلوبة ، ولذلك القرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الامثل لحجم الاستثمار في المجودات المتداولة.

ب– القرارات الاستثمارية طويلة الاجل: تهتم هذه المجموعة بالإنفاق الاستثماري طويل الاجل و المتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة ، و المعروف أنها تعتبر من اخطر و اصعب انواع القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها و يضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل ، اضافة الى ان هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الانتاجية في شركة الاعمال و ليس من السهولة التخلص منه عندما تتم عملية الاستثمار فيه

2– قرارات التمويل

يعرف قرار التمويل بانه الحصول على الاموال بالشكل الامثل ، اي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الاجل ، و تمويل طويل الاجل ، و تمويل بالملكية و تمويل بالدين ، يجعل كلفة التمويل في حدها الادنى و بما يعظم ثروة المساهمين اي تعظيم قيمة المؤسسة ، و هو الهدف الاساسي لكل قرار من قرارات الادارة المالية ، و ان قرار التمويل يتعلق باختبار الهيكل المالي للشركة و يعني ذلك تحديد نسبة التمويل من تمويل قصير الاجل و تمويل طويل الاجل ، و كذلك تحديد المزيج المناسب للتمويل من التمويل بالدين و التمويل بالملكية

[72] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوارق، عمان ،الأردن، 2008 ،ص47

، و يكني التمويل بالملكية احتجاز ارباح الشركة و اعادة استثمارها و هو تمويل داخلي ، و اصدار الاسهم العادية و هو تمويل خارجي.

3- قرارات توزيع الارباح

تصاحب قرارات الاستثمار و قرارات التمويل نوعا ثالثا من القرارات و هي قرارات توزيع الارباح ،و تتضمن مجموعة هذا النشاط كافة الامور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الاسهم العادية ، وزمن توزيع هذه الارباح.

و تمثل الارباح الموزعة التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كعائد على استثماراتهم في اسهم الشركة و تمثل هذه الارباح دخلا جاري ينتظره و يتوقعه العديد من المساهمين لذلك فان مستوى الارباح الموزعة و تغييرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالية ، و يتضح من ذلك أن قرار توزيع الارباح على المساهمين يعتبر واحد من اهم قرارات الادارة المالية في الشركة ، كما ان الوجه الاخر لهذا القرار اي احتجاز الارباح يرتبط بقرار التمويل و الاستثمار في الشركة.

المطلب الثالث: دور النسب و المؤشرات المالية في اتخاذ القرار المالي

أولا: دور النسب المالية في اتخاذ القرار المالي[73]

ان الهدف الرئيسي من التقيم المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم و التقارير المالية لتكون قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار في اداء عمله و بما ان النسب المالية هي محاولة لايجاد علاقة المعلومتين الخاصتين اما بالقائمة و هي تزود الاطراف المعنية بالتحليل المالي فهم افضل عن حقيقة وضع المنشأة و اما اذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدا.

سيقدم العدد الكبير للمحلل المالي معلومات هامة عن ربحية المؤسسة في كسب النشاط الربحية و السوق و عن مخاطرها ،كسب السيولة و المديونية و خدمة الدين، كما انه لا يعطي نسبة واحدة للمعلومات الكافية لاتخاذ

[73] مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012،ص16

القرارات ، او التعرف على اسباب المشكلة ، بل يجب تحليل مجموعة من النسب ان عدد النسب سوف يعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من هذه النسب المالية على نحو يكفي بتزويده بالمعلومات المطلوبة و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار ، و من انواع النسب المالية نذكر:

الخاتمة:

من خلال الدراسة النظرية تبين لنا أن ادوات تقييم الاداء المالي هي المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة.

حيث أن ادوات تقييم الاداء المالي لهاأهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها, وذلك لما توفره من تقنيات وآليات تساعد المؤسسة في إتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة ومدروسة بشكل الذي يساهم في تحقيق أهدافها, ورسم خططها الإستراتجية بناءا على تحليل بيئتها الحالية ومعالجة نقاط ضعفها.

كما إكتسبت عملية إتخاذ القرار المالي أهمية بالغة في العصر الحديث , وهي أصعب الحالات التي تواجه المؤسسات بما لها من أهمية بالغة في مستقبل المؤسسة وهي جوهر عملية الإدارة المالية للمؤسسة وتأتي هذه العملية بعد الحصول على نتائج التحليل المالي عن طريق النسب و المؤشرات المالية بهدف الحصول المعلومات حيث تستعمل هذه الأخيرة في إتخاذ قرارات مالية.

يمكننا إختبار صحة الفرضيات البحث كما يلي:

❖ اختبار صحة الفرضيات: من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى إختيار فرضيات الدراسة كالآتي:

- الفرضية الأولى: الفرضية صحيحة يتم اتخاذ القرارات بناءا على ادوات تقييم الاداء المالي..
- الفرضية الثانية: الفرضية صحيحة ادوات تقييم الاداء المالي عنصر اساسي في اتخاذ ودعم القرارات المالية
- الفرضية الثالثة: الفرضية صحيحة عدم الاعتماد على ادوات تقييم الاداء المالي في اتخاذ القرار يؤدي الى انخفاض كفاءة المؤسسة.

مقارنة مع الدراسات السابقة:

- النسب و المؤشرات المالية أدوات أساسية في عملية التحليل المالي.
- النسب و المؤشرات المالية وسائل فعالة في تقييم اداء المؤسسة.
- النسب و المؤشرات المالية وسائل فعالة و ضرورية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
-

❖ **التوصيات:**

- ضرورة تحكم المسير المالي بادوات تقييم الاداء المالي
- ضرورة توعية متخذي القرار بأهمية ادوات تقييم الاداء المالي في عملية إتخاذ القرار المالي.

الخـــــــــــــــاتمة

- يجب إعتبار ادوات تقييم الاداء المالي وســـائل مهمة لابد من اســـتعمالها بصـــفة دورية من أجل معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة.
- أفاق البحث:
- ما مدى فعالية ادوات تقييم الاداء المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- ما مدى فعالية ادوات تقييم الاداء المالي في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.
- ما هو دور ادوات تقييم الاداء المالي في رسم السياسة و الاستراتيجية المالية للمؤسسة.

قائمة المراجع

الكتب بالعربية

1- الشيخ الداوي، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.

2- توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي ، مصر، 2004 ،2003.

3- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و تأثيره على عوائد أسهم الشركات، دار الحمد للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2010.

4- مجيد مكرفي، تقويم الاداء المالي باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2007.

5- عبد الستار الكبيسي, "الشامل في المحاسبة", دار وائل للنشر, ط2, عمان, 2010.

6- خلدون إبراهيم الشنيفات, "إدارة وتحليل مالي", دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 2010.

7- هيثم محمد الزغبي, "الإدارة والتحليل المالي", دار الفكر للنشر, عمان, الأردن , 2009.

8- رضون حلوه حنان، نزار فليح البلداوي،"مبادئ المحاسبة المالية", القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع, الأردن، 2009.

9- مصطفى يوسف كافي، وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية"(الأصول العلمية والعملية), مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

10- محمد مطر، "مبادئ المحاسبة المالية ("الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح), دار وائل للنشر، ط4, عمان، 2007.

11- عبد الناصر محمد سيد درويش، "مبادئ المحاسبة المالية 2"(لتسويات الجردية والإفصاح المحاسبي), دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2010.

12- تقرير لجنة المحاسبة الدولية, معايير المحاسبة الدولية, ترجمة: مجموعة طلال أبو الغزالة, منشورات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان, الأردن, 2011.

13- عبد الرحمان عطية, المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي, جيطلي للنشر, الجزائر, 2009.

14- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

15- محمد تيسير الرجبي، "تحليل قوائم المالية"، الناشر الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص: 123.
16- محمد الصيرفي، "التحليل المالي"(وجهة نظر محاسبة إدارية)، دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة، مصر.
17- خالد جمال الجعارات, التقارير المالية الدولية, إثراء, الأردن, 2012.
18- موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،2010.
19- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، الاردن ، 2004.
20- محمد محمود الخطيب، الاداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن،2010.
21- خديجة دزايت، معط الله مبروكة، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية(دراسة حالة)، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2013.
22- خميستي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس و مسائل محلولة، دار هومة للطباعة، الجزائر،2010.
23- لقيطي لخظر، دراسات في المالية و المحاسبة، دار حميثرا للنشر و الترجمة،2018.
24- عبد الستار محمد العلي، فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع،2010.
25- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مكتبة الجامعة، الشارقة، إسراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2009 .
26- علي شريف، أحمد ماهر اقتصاديات الادارة منهج القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1987.
27- جميل أحمد توفيق، ادارة الاعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.
28- كمال بربر، الادارة عملية و نظام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى، بيروت، 1996.
29- زياد سليم رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر الأردنية، الطبعة الأولى، 1997.
30- محمد علي إبراهيم العامري، قرارات المالية, دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2013 .
31- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوارق، عمان ،الأردن، 2008 .
32- مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.

مذكرات التخرج

1- خديجة دزايت، معطالله مبروكة، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الإقتصادية-دراسة حالة-، جامعة ورقلة، تخصص مالية مؤسسة.

2- العمري بشرى، ماني حنان، دور الحليل المالي في تقييم ال اداء المالي للمؤسسة-دراسة حالة-، خصص مالية مؤسسة، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة،2017-2018.

3- طارق عبد العال حماد, "موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة و مقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية"، ج 1،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

4- عجيلة حنان، "فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

5- لزعر محمد سامي, "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي", مذكرة ماجيستير, تخصص الإدارة المالية, جامعة منتوري, قسنطينة, (2012-2011), ص: 37.

6- شناي عبد الكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية", مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص: 45.

7- بدوي إلياس, **"دور تطبيق النظام المحاسبي المالي**(s c f)(وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية, مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية, تخصص محاسبة وجباية, جامعة قاصدي مرباح , ورقلة, الجزائر، 2012, ص: 43.

8- فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في المحاسبةو التمويل, الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص: 20.

9- عتبة بن عتبة عبد الله، تيطاوي كريم، مساهمة الرقابة الداخلية فيتحسين الأداء المالي(دراسة حالة مؤسسة –ملبنة عريب) ،مذكرة تخرج شهادة ماستر، جامعة بونعامة، خميس مايانة،2016-2015.

10- ديلمي ناصر الدين علي، أثر الافصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الاوراق المالية، ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، بدون سنة.

11- زراتنة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولِي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 .

12- بن عيسى العمرية، أثر المعلومات الجبائية على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر أكاديمي علوم تجارية جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015.

الكتب بالفرنسية

1- Pierre conso, Farouk hemici, « gestion financière de l'entreprise , 9 e Edition, DUNOD, PARIS, 1999.

المواقع الالكترونية

1- www.bayt.com/ar/specialties/q/121040/اذكر-أهداف-الأداء-المالي

الجرائد الرسمية والمجلات

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 23رجب 1429هـ الموافق لـ 26يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 13.

2- شهاب حمد شيحان أر المعلومات في عملية اتخاذ القرار، دراسة تطبيقية في مديرية بلدية الرمادي، مجلة النبار للعلوم الاقتصادية و الادارة، مجلد 4 العدد 7، 2001.